نجد فى العديد من الآراء أنَّ هناك ضرورة لإعداد الكوادر المتفهمة لطبيعة المرحلة بحيث تكون قادرة على التعامل مع المستثمر الأجنبي لأنَّ الأسواق الأخرى تنجح في جذب المكاتب الإقليمية عن طريق تهيئة البيئة الاستثمارية الخالية من البيروقراطية والروتين، ولذلك فإنَّ بقاء أو اجتذاب المكاتب الإقليمية للشركات العالمية في مصر مرهون ليس فقط بإصدار قوانين محفزة للاستثمار ومشجعة له ولكنه في الوقت نفسه مرتبط ارتباطا وثيقا بالمناخ العام. فكثرة الاستثناءات وكثرة القوانين وكثرة الجهات المشرفة على تطبيق القوانين أحدثت ترهلا إداريا على كل المستويات وأصبح الروتين هو سيد الموقف في التعامل مع كل ما يتعلق بالاستثمار والمستثمرين، وصار المستثمر غارقا في مشكلات إدارية لا حصر لها من الضرائب والتشريع والقضاء والخدمات المساندة والعمالة والتصدير وتكلفة التمويل وعدم كفاية الطلب المحلي. بالإضافة إلى تعدد الجهات الرقابية والصراع مع المحليات التي تقع المشروعات في دائرة اختصاصها.

تُعرض العديد من المشكلات الدائمة بين الضرائب والمستثمرين ولا بد من وضع أسس واضحة للمحاسبة الضريبية للشركات والاستثمارات والمنشآت حتى لا يفاجأ المستثمر بأنَّ قوانين الاستثمار الجديدة تسير في اتجاه في حين أنَّ مصلحة الضرائب تسير في اتجاه آخر. وترتبط خلافات المستثمرين مع الضرائب بتطبيق قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وعدم إخلالها بالمزايا والإعفاءات الضريبية وغيرها من الضمانات والحوافز المقررة للشركات والمنشآت القائمة.

والمفترض أنْ تسهم جمعيات المستثمرين في زيادة حجم الاستثمار في مصر وفتح فرص عمل جديدة وتشجيع مشروعات الشباب الصغيرة وتسهم بالفعل في تعديل المناخ الاقتصادي في البلد، ولكن للأسف الشديد فقد تحولت معظم هذه الجمعيات إلى خدمة عدد محدود من أعضائها تدافع فقط عن مصالحهم وتسهم في منحهم وضعا اجتماعيا يسمح لهم بالسفر ضمن البعثات الحكومية، رغم أنَّ فلسفة العمل في هذه الجمعيات هو تطوعي لخدمة الجماعة. وفكرة إقامة اتحاد نوعي يضم في طياته جميع جمعيات المستثمرين في مصر، يكون أهم أهدافه إعداد قاعدة للبيانات وتوفير معلومات عن الجمعيات في مجال الاستثمار، الدراسات والبحوث، المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية وإصدار دليل للاتحاد وتخطيط البرامج والمشروعات في جميع سياسات الدولة في تطوير الصناعة وتحديثها ونشر التقنيات الحديثة لرفع مستوي الجودة في الإنتاج، إجراء البحوث في مجال الاستثمار بالاشتراك مع الاتحاد العام للجمعيات وتنظيم برامج الإعداد الفني والإداري لموظفي الجمعيات بالتعاون مع الأجهزة الحكومية وإنشاء مراكز تدريب والتعاون مع الهيئات الأجنبية المانحة للمعونات بعد موافقة الجهة الإدارية والاشتراك في عضوية الاتحادات المناظرة والدولية.

وتوجد ضرورة لحسن عرض العوامل الجاذبة للاستثمار سواء كان الحديث عن الاستقرار السياسي والأمني أو حسن عرض المزايا والتيسيرات التي تقدمها الدولة للمشروعات وحسن عرض مشروعات بذاتها يحتاجها الاقتصاد القومي وتتمتع بالجدوى الاقتصادية العالمية. ولا يمكن جذب استثمارات جديدة بمنح المزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية أو الاستثناءات وإنَّما بالتيسير على المستثمرين المصريين، فالمستثمر الأجنبي لا يأتي إلى بلد لا يشعر فيها المستثمر المحلي بالاطمئنان ويتعرض لشتي أنواع البيروقراطية والروتين والتعقيدات الإدارية. والاستثمار لا يأتي بالشعارات والتمني وإنَّما بالثقة والأفعال فهناك ضرورة لتوحيد الجهات التي تتعامل مع المستثمرين سواء أكانوا مصريين أو عربا أو أجانب في جهة واحدة.

ومن الطبيعي أنْ يتراجع الاستثمار في ظل المشاكل التي يتعرض لها المستثمرين سواء تقلبات أسعار الصرف والتي ارتفعت في مصر من ثلاث جنيهات و45 قرشاً إلى نحو 7 جنيهات تم تراجعها الى حوالى خمسة جنيهات وخمسة وسبعين قرشا، أو ما تفرضه المحليات على المستثمرين أو مشاكل السيولة أو عدم تحويل أرباح المستثمرين للخارج وغيرها من المشاكل التي شاركت في الإساءة لمناخ الاستثمار. وهناك مشاكل أخري وهي سعر الأرض وتوصيل المرافق للمناطق الصناعية فلا بد أنْ تتم بأسعار غير مبالغ فيها فليس من المنطقي أنْ يباع المتر للأرض ويفرض عليه سعر تميز إضافة لما تقرره المحليات، فكل ذلك يخلق مناخا طاردا للاستثمار ولا يشجع على جلب أية استثمارات سواء من الداخل أو الخارج.

obeikandl.com